

غرفة تجارة عمان
إدارة الدراسات والتدريب
وحدة الدراسات والاتفاقيات الدولية

أثر اتفاقية "الشراكة الأردنية الأوروبية" على حركة التبادل التجاري بين الأردن ودول الاتحاد الأوروبي

فريق البحث

سهر الهنداوي

أريج دياب

مأمون صيدم

أيلول 2005

المحتويات :

- مقدمة
- اهداف ومنهجية الدراسة
- اهداف الاتفاقية
- محاور الاتفاقية
- تجارة السلع الصناعية
- المنتجات الزراعية
- قواعد المنشأ
- أثر الاتفاقية على التبادل التجاري بين الأردن ودول الاتحاد الاوروبي
- جدول رقم (1) التبادل التجاري بين الأردن ودول الاتحاد الاوروبي
- جدول رقم (2) التبادل التجاري بين الأردن ودول العالم
- أهم الصادرات الأردنية إلى دول الاتحاد الاوروبي
- معوقات التصدير إلى دول الاتحاد الاوروبي
- أثر الاتفاقية على حركة الاستثمار الاوروبي في الأردن
- جدول رقم (3) حجم المشاريع الاوروبية المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار للاعوام 2004-1996
- جدول رقم (4) حجم المشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار حسب الدول للاعوام 2004-1996
- أثر الاتفاقية على المساعدات المالية إلى الأردن
- الخلاصة

مقدمة

وقعت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية بتاريخ 1997/11/24 "اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية"، وهي تمثل الاتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس الشراكة فيما بين المجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها من جهة والمملكة الأردنية الهاشمية من جهة أخرى ، وقد حلت هذه الاتفاقية محل الاتفاق التجاري المبرم بين المجموعة الأوروبية والأردن ، الموقع في بروكسل بتاريخ 1977/1/18 0

ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 2002/5/1 بعد انتهاء جميع إجراءات المصادقة الدستورية عليها في جميع الدول الأطراف وحلت محل اتفاقية التعاون المبرمة بين الجانبين عام 1977 . وعليه ، سيتم التوصل تدريجيا إلى منطقة تجارة حرة بين الجانبين خلال مدة انتقالية حدها الأعلى 12 سنة تبدأ من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ 0

ومن الجدير بالذكر أن المملكة الأردنية الهاشمية ودول المجموعة في حينه وهي (مملكة بلجيكا، مملكة الدانمارك، جمهورية ألمانيا الاتحادية، الجمهورية اليونانية، مملكة إسبانيا، الجمهورية الفرنسية، أيرلندا، الجمهورية الإيطالية، دوقية لوكسمبورغ، المملكة الهولندية، جمهورية النمسا، الجمهورية البرتغالية، الجمهورية الفنلندية، مملكة السويد، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلندا) بدأت بتنفيذ الاتفاقية بعد التوقيع والمصادقة عليها من قبل الفريقين كل وفق الإجراءات الخاصة به، وسرى مفعول هذه الاتفاقية في اليوم الأول من الشهر الثاني الذي يلي التاريخ الذي أشعر كل فريق فيه الآخر بانتهاء إجراءات المصادقة.

هذا وقد قامت الدول التالية بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بتاريخ 2004/5/1 ، (التشيك ، استونيا ، قبرص ، هنغاريا ، لاتفيا ، لتوانيا ، مالطا ، بولندا ، سلوفانيا وسلوفاكيا). ولم يتم إدراجها في التخفيضات الجمركية في الأردن حتى تاريخ 2004/5/30.

وقد تم إيقاف العمل بالاتفاقيات التجارية والاقتصادية الموقعة مع الدول الأوروبية المبينة أدناه، والتي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي مؤخرًا. وقد حلت اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية محل هذه الاتفاقيات اعتباراً من 2004/5/1:-

- اتفاقية التعاون التجاري الموقعة مع سلوفاكيا بتاريخ 2004/4/29
- اتفاقية التعاون التجاري الموقعة مع التشيك بتاريخ 2003/6/3
- اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري طويلة الأمد الموقعة مع هنغاريا خلال العام 1976
- اتفاقية التعاون التجاري طويلة الأمد الموقعة مع بولندا بتاريخ 1977/10/13
- اتفاقية التعاون التجاري الموقعة مع قبرص بتاريخ 1994/4/29

وتعتبر دول الاتحاد الأوروبي من الدول الغنية ذات الدخل المرتفع على مستوى الافراد، وتتمتع بسوق واسع يضم ما يزيد على (450) مليون مستهلك ، حيث نجحت هذه الدول برفع مستوى المعيشة للافراد من خلال نجاح تجربة السوق الأوروبية المشتركة، ومن ثم الانتقال إلى تجربة الاتحاد الاقتصادي الكامل وطرح العملة الموحدة "اليورو" للتداول . ويمتاز السوق الأوروبي باتساع مدى حرية تنقل البضائع والخدمات والاشخاص بين الدول الأعضاء ، ففي السوق الموحد يمكن للمنتجات المصنعة في أية دولة عضو او مستوردة لأية دولة عضو التنقل الحر بدون أية معوقات 0

اهداف الدراسة :

- معرفة أثار الاتفاقية على حركة التبادل التجاري بين الأردن ودول الاتحاد الأوروبي، وحركة الاستثمارات الأوروبية في الأردن 0
- التعرف على المشاكل والمعوقات التي تعترض الصادرات الأردنية إلى دول الاتحاد الأوروبي 0

منهجية الدراسة :

- قام فريق العمل بجمع البيانات والمعلومات المتعلقة باتفاقية الشراكة بين الأردن ودول الاتحاد الأوروبي ، وزيارة بعض مؤسسات القطاعين الخاص والعام ذات العلاقة باتفاقية الشراكة الأوروبية 0
- قام فريق العمل بجمع آراء وملاحظات ممثلين عن القطاع الخاص الأردني (المصدرين – المستوردين) حول اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية 0

أهداف الاتفاقية

1. قيام منطقة تجارة حرة بحلول عام 2014 0
2. التحرير الكامل للتبادل التجاري من الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى ذات الأثر المماثل ، ومن القيود غير الجمركية على جميع السلع الزراعية والحيوانية والمواد الأولية بالإضافة إلى منح مجموعة أخرى من السلع تخفيضا تدريجيا من الرسوم والقيود خلال فترة زمنية محددة.
3. تهيئة إطار ملائم للحوار السياسي، يسمح بتطوير علاقات سياسية وثيقة بين الطرفين 0
4. التحرير التدريجي لتجارة البضائع والخدمات ورأس المال 0
5. رعاية وتنمية علاقات اقتصادية واجتماعية متوازنة بين الفريقين من خلال الحوار والتعاون 0
6. تحسين ظروف المعيشة والعمل، وتعزيز الإنتاجية والاستقرار المالي 0
7. تشجيع التعاون الإقليمي بهدف " تثبيت التعايش السلمي والاستقرار السياسي والاقتصادي" 0
8. تطوير التعاون في مجالات أخرى ذات اهتمام متبادل 0

محاو الاتفاقية:

اولا : المحور السياسي والامني :

يتضمن هذا المحور المبادئ والقواعد العامة التي تحكم التعاون بين الطرفين في المجال السياسي والامني ، وتتوخى الاتفاقية من خلال الحوار السياسي التوصل إلى مجموعة من الأهداف المشتركة وبخاصة تلك المتعلقة "بالسلام ، الأمن ، الديمقراطية ، حقوق الانسان ، التنمية الإقليمية" 0

ثانيا : المحور الاجتماعي والثقافي :

يتضمن هذا المحور المبادئ والقواعد العامة التي تحكم التعاون بين الطرفين في المجال الثقافي والاجتماعي ، وتتوخى الاتفاقية من خلال الحوار المتواصل تحسين شروط العمل للأردنيين العاملين بصفة قانونية في دول الاتحاد الأوروبي ، وزيادة الوعي بحضارات وثقافات الطرفين ومحااربة التمييز ، كما ويهدف هذا المحور من خلال البرامج والمشاريع المشتركة إلى ازالة عوامل الهجرة وذلك بايجاد فرص عمل وتوفير التدريب والتأهيل في المناطق الاقل حظا ، وزيادة دور المرأة في التنمية الاقتصادية ، إلى جانب تحسين النظام الصحي ونظام الضمان الاجتماعي ، وتبادل الزيارات الشبابية بقصد زيادة الوعي والتفهم للثقافات المختلفة0

ثالثا : المحور الاقتصادي والمالي :

يهدف هذا المحور إلى انشاء منطقة تجارة حرة بين الأردن ودول الاتحاد الاوروبي خلال فترة انتقالية مدتها اثنتي عشرة سنة تبدأ من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ، ويشتمل هذا المحور على الامور التالية :

- تجارة المنتجات الصناعية والزراعية0
- حقوق تأسيس الشركات، وتبادل الخدمات والمدفوعات، وحرية حركة رؤوس الاموال ، والمنافسة0
- حقوق الملكية الفكرية والتجارية والصناعية0
- التعاون المالي0
- التعاون الاقتصادي في مجالات الصناعة والزراعة والاستثمار0
- المواصفات والمقاييس0
- النقل، والاتصالات، والطاقة، والعلوم، والتكنولوجيا، والبيئة، والسياحة والاحصاءات0

تجارة السلع الصناعية :

نصت الاتفاقية على تأسيس منطقة تجارة حرة في تجارة السلع الصناعية بين الأردن ودول الاتحاد الاوروبي، وعلى عدم فرض أية ضرائب او رسوم جديدة على السلع المتبادلة بين الطرفين والتخفيف التدريجي للضرائب المفروضة حاليا للوصول إلى منطقة تجارة حرة خلال 12 سنة من تاريخ توقيع الاتفاقية (كحد أعلى) مع ضرورة الالتزام بأحكام اتفاقية (الجات) . وبخصوص السلع الصناعية فقد نصت الاتفاقية على ما يلي :

- إعفاء الصادرات من السلع الصناعية الأردنية إلى دول الاتحاد الاوروبي من الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى ذات الأثر المماثل اعتبارا من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ 0

- إعفاء المستوردات من السلع الصناعية الأوروبية إلى الأردن من كافة الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى ذات الأثر المماثل تدريجيا خلال فترة زمنية مقدارها اثني عشر عاما من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ، وعلى النحو التالي :

1- قائمة السلع الصناعية الأوروبية المستثناءة من التحرير :
تم استثناء عدد من السلع الأوروبية المستورده من التحرير الجمركي وهي (السجائر، السيارات المستعملة ، رب البندورة ، الألبسة المستعملة ، عدد من أنواع الأثاث ، الأحذية السجاد) 0

2- قائمة السلع الصناعية الأوروبية المعفاه من جميع الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى منذ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ 0

3- قائمة السلع الصناعية الخاضعة حاليا لتعرفة مقدارها (5%) أو (10%) والتي سيجري التخفيض الجمركي عليها ابتداء من السنة الأولى من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ وبمعدل (20%) سنويا ، وتشتمل هذه القائمة على عدد من المواد الاستهلاكية الاساسية ، والأجهزة الطبية ، ومواد أولية للصناعات ، أجزاء وآلات صناعية ، مدخلات صناعية مواد كيميائية للصناعة، أدوية ، وأسمدة 0

4- قائمة السلع الصناعية الخاضعة حاليا لتعرفة مقدارها (20%، 30%، 40%) والتي سيجري التخفيض الجمركي عليها ابتداء من مطلع السنة الخامسة لدخول الاتفاقية حيز التنفيذ وبمعدل (10%) سنويا ، وتشتمل هذه القائمة السلع الصناعية التي تنتج محليا والتي تحتاج الصناعات القائمة منها الى فترة انتقالية للتكيف 0

المنتجات الزراعية :

فيما يلي أهم المنتجات الزراعية الأردنية التي سمحت الاتفاقية بتصديرها إلى دول الاتحاد الأوروبي، وتنقسم إلى خمسة أقسام وهي :

- السلع الزراعية الأردنية المعفاء من الرسوم الجمركية بنسبة (100%) وبدون سقف كمية او تحديد مواعيد لدخولها وهي (الملوخية ، البامية ، بعض انواع الفلفل ، البلح ، الخضار المجففة ، الحمضيات المعصورة ، الفلفل الاحمر المطحون ، الجريب الفروت ، البرتقال) ويلاحظ ان اغلب هذه المنتجات الزراعية لا تنتج في دول الاتحاد الاوروبي إما بسبب الظروف الجوية أو كونها ليست من السلع التي اعتاد عليها المستهلك الاوروبي 0

- السلع الزراعية الأردنية المعفاء من الرسوم الجمركية بنسبة (100%) وبدون سقف كمية ولكن ضمن مواعيد محددة لدخولها وهي (البندورة ، الثوم ، الخيار الصغير ، الفاصوليا ، الباذنجان ، الفلفل الحلو ، البقدونس ، الكوسا ، الشومر ، الشمام الصغير ، البطيخ) 0

- السلع الزراعية الأردنية المعفاء من الرسوم الجمركية بنسبة (100%) ولكن مع تحديد سقف كمية وتحديد مواعيد محددة لدخولها وهي (البطاطا الحلوة ، الزهور الخس ، الاسبراجوس ، مصنعات الخضار والفواكة ، ورب البندورة والفرولة)

- السلع الزراعية الأردنية برسوم جمركية مخفضة ضمن سقف كمية ومواعيد محددة لدخولها ، وهي (الجزر ، البصل ، التين ، المانجا ، الجوافة ، الماندلينا ، الليمون) 0

- الجبنة البيضاء معفاء من الرسوم الجمركية بنسبة (100%) 0

ويعتبر استثناء بعض السلع الزراعية من تحرير التجارة في بعض المراحل والسماح بدخول كميات محددة من السلع الزراعية الأردنية في فترات زمنية وحصص محددة من أهم المعوقات امام دخول الصادرات الأردنية إلى دول الاتحاد الاوروبي 0

(6)

قواعد المنشأ

يشترط الاتحاد الاوروبي لحصول الصادرات الأردنية من السلع الصناعية على الاعفاءات الجمركية والمعاملة التفضيلية الواردة في اتفاقية الشراكة توفر عدد من الشروط والقواعد في السلعة لتكسب الدولة المصدرة بموجبها صفة المنشأ 0

حيث تحتوي الاتفاقية على (حق التراكم الثنائي) وهو التراكم الذي يكون ضمن اتفاقية تجارة حرة بين طرفين اثنين فقط بحيث تعتبر المواد المستوردة ذات منشأ الطرف الاخر على انها مواد ذات منشأ وطني دون خضوعها لعمليات تصنيعية كافية وتعامل هذه المواد على انها مواد ذات منشأ وطني ، وهذه العمليات يجب ان تتجاوز العمليات البسيطة التي لا تمنح صفة المنشأ ويسمح هذا الحق بتراكم المواد الوسيطة المستوردة من دول الاتحاد الاوروبي فقط 0

ومنح الاتحاد الاوروبي الاردن (حق التراكم القطري للمنشأ) والذي يسمح بتراكم المنشأ مع (40) دولة تضم دول الاتحاد الاوروبي ، دول شرق ووسط اوروربا ، دول رابطة (الافتا) دول جنوب المتوسط ، مع الاخذ بعين الاعتبار ضرورة قيام جميع تلك الدول التي ترغب بالانضمام إلى هذه المبادرة (تراكم المنشأ) بتوقيع اتفاقيات تجارة حرة فيما بينهما 0

أثر الاتفاقية على التبادل التجاري بين الطرفين :

يرتبط الأردن بعلاقات اقتصادية مع الاتحاد الاوروبي منذ نشأته حيث تعود العلاقات المنظمة معه إلى العام 1977 بموجب اتفاقية التعاون العامة بينهما، والتي استطاع الاردن من خلالها تصدير السلع الصناعية معفاة من الرسوم الجمركية ودون أية قيود كمية منذ العام 1979، ولكن هذه العلاقات لم تكن منظمة بدرجة كافية مما ادى إلى محدودية حجم التبادل التجاري بين الطرفين وخاصة فيما يتعلق بالصادرات الأردنية للاتحاد الاوروبي 0

بلغت قيمة اجمالي التجارة الخارجية مع دول المجموعة الاوروبية عام 2004 ما مجموعه (1431.9) مليون دينار، وبنسبة نمو مقدارها (29.7%) مقارنة مع قيمة اجمالي التجارة الخارجية لهذه الدول عام 2003 والبالغه (1103.5) مليون دينار وبزيادة بلغت (328.4) مليون دينار 0

وشكلت الصادرات الاردنية إلى دول الاتحاد الاوروبي ما نسبته (3.1%) من اجمالي الصادرات الأردنية عام 2004 ، في حين بلغت المستوردات الأردنية ما نسبته (23.5%) من اجمالي المستورات الأردنية عام 2004 0

ويستنتج من ذلك ان الميزان التجاري يميل لمصلحة الدول الأوروبية ، حيث بلغ العجز التجاري عام 2004 ما مجموعه (1286.7) مليون دينار ، مقابل (993.9) مليون دينار عام 2003 وبزيادة بلغت (292.8) مليون دينار 0

وتشير البيانات المتوفرة في الجدول رقم (1) إلى ان حجم التجارة بين الطرفين لم يتأثر كثيرا وبالتحديد الصادرات الأردنية التي شهدت في بعض السنوات انخفاضا كبيرا ، في حين شهدت الصادرات الاوروبية إلى الأردن ارتفاعا طفيفا، فقد بلغت قيمة الصادرات الأردنية إلى دول الاتحاد الاوروبي (السنة التي وقعت فيها الاتفاقية) عام 1997 ما مجموعه (77.2) مليون دينار، انخفضت عام 1998 إلى (68.4) مليون دينار و بنسبة بلغت (11.3%) ، واصلت بالانخفاض عام 1999 لتصل الى ما مجموعه (60.6) مليون دينار ، واستمرت بالانخفاض بشكل كبير لتصل إلى (35) مليون دينار عام 2000 وبنسبة بلغت (42.2%) 0

(8)

وبدأت قيمة الصادرات الأردنية بالارتفاع عام 2001 لتصل إلى ما مجموعه (49.4) مليون دينار، إلا انها عاودت بالانخفاض عام 2002 (السنة التي دخلت فيها الاتفاقية حيز التنفيذ) لتصل إلى (44.3) مليون دينار وبنسبة بلغت (10.3%) ، ومن ثم ارتفعت عام 2003 إلى ما مجموعه (54.8) مليون دينار ، وارتفعت مجددا إلى (72.6) مليون دينار عام 2004 و بنسبة (32.4%) 0

أما بخصوص المستوردات الأردنية من دول الاتحاد الاوروبي فقد بلغت عام 1997 ما مجموعه (946.4) مليون دينار ، انخفضت عام 1998 الى (887) مليون دينار وبنسبة (6.2%) وبلغت عام 1999 ما مجموعه (799.2) مليون دينار ، ارتفعت إلى (1002.2) مليون دينار ، وعاودت قيمة المستوردات الأردنية من الاتحاد الأوروبي الانخفاض عام 2001 لتصل إلى ما قيمته (973.4) مليون دينار ، ارتفعت إلى (1029.9) مليون دينار عام 2002 ، وبلغت عام 2003 ما مجموعه (1048.7) مليون دينار ، واستمرت بالارتفاع لتصل خلال عام 2004 إلى (1359.3) مليون دينار وبنسبة نمو بلغت (29.6%) 0

يلاحظ مما تقدم ان حركة التبادل التجاري بين الاردن ودول الاتحاد الاوروبي تتصف بسمتين اساسيتين ، الاولى ضعف وتدني قيمة الصادرات الأردنية المتوجهة إلى الاسواق الاوروبية سواء من حيث الارقام المطلقة او الارقام النسبية ، حيث يتضح من الجدولين رقم (1و3) أن معظم الصادرات الأردنية إلى دول الاتحاد الأوروبي سجلت تراجعاً واضحاً بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، ويعزى ذلك إلى الصعوبات والعراقيل التي تواجه دخول الصادرات الأردنية إلى هذه الدول ، أما السمة الثانية فتتمثل بارتفاع حجم المستوردات الأردنية من دول الاتحاد الأوروبي بشكل عام 0

(9)

جدول رقم (1)
التبادل التجاري بين الأردن ودول الاتحاد الأوروبي
2004-1997

مليون دينار

السنة	الصادرات	المستوردات	الميزان التجاري
1997	77.2	946.4	869.2-
1998	68.4	887	818.6-
1999	60.6	799.2	738.6-
2000	35	1002.2	967.2-
2001	49.4	973.4	924-
2002	44.3	1029.9	985.6-
2003	54.8	1048.7	993.9-
2004	72.6	1359.3	1286.7-

المصدر : دائرة الاحصاءات العامة/ نشرة الاحصاءات السنوية للتجارة الخارجية

جدول رقم (2)
التبادل التجاري بين الأردن ودول العالم
2004-1997

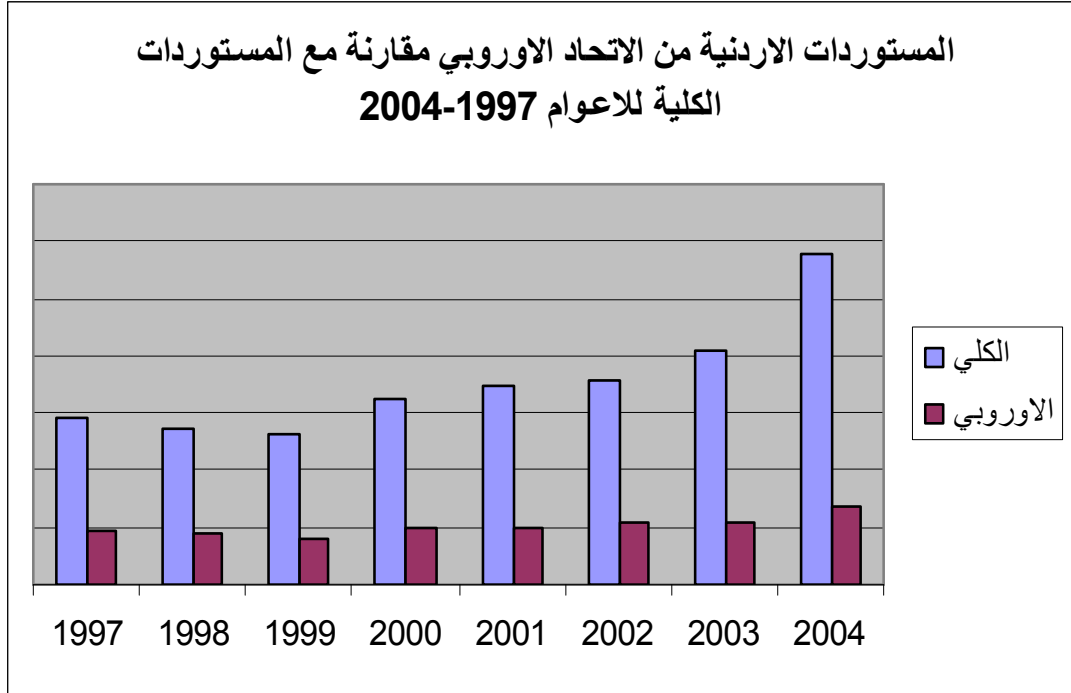
مليون دينار

السنة	الصادرات	المستوردات	الميزان التجاري
1997	1067.1	2908	1606.6-
1998	1046.3	2714.3	1436.4-
1999	1051.3	2635.2	1336.4-
2000	1080.8	3259.4	1912.8-
2001	1352.3	3453.7	1826.9-

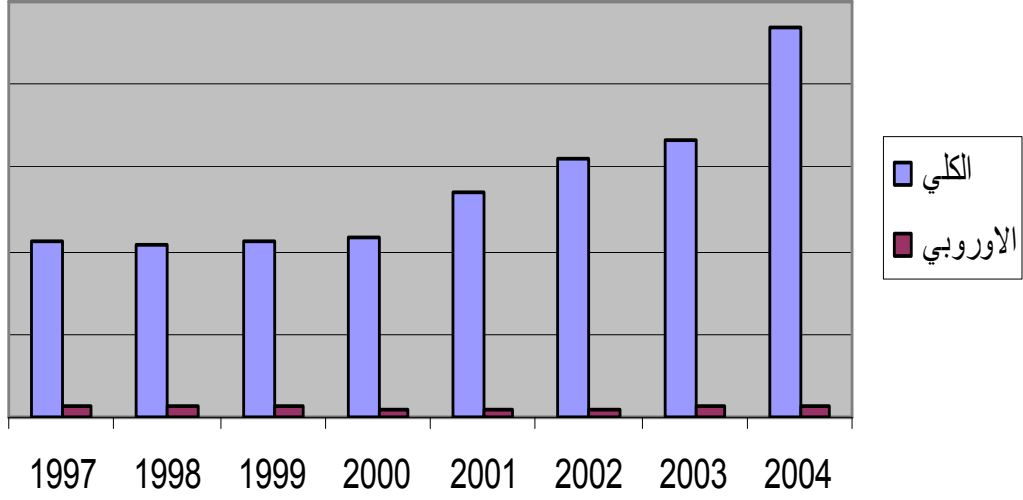
1595-	3558.9	1556.7	2002
1887.1-	4072	1675	2003
2962.5-	5762.8	2334	2004

المصدر : دائرة الاحصاءات العامة/ نشرة الاحصاءات السنوية للتجارة الخارجية

(10)



الصادرات الاردنية الى الاتحاد الاوروبي مقارنة مع الصادرات الكلية للاعوام
2004-1997



(11)

جدول رقم (3)
أهم الصادرات الأردنية الى دول الاتحاد الأوروبي
للعوام 1997 - 2004

مليون دينار

2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	الصنف
8.1	9.6	8.3	3.6	1	14.5	22.7	33.5	فوسفات
22.2	21.6	15.3	10.2	12	16.2	16.8	15.9	كارناليت وسيلفيت واملاح بوتاس اخرى
2.3	1.9	1.7	1.3	1.8	5.5	7.3	7.1	خضار وفواكه
—	—	—	0.32 2	0.49 3	0.79 4	1.1	2.3	كلوريد الصوديوم
2.6	1.8	1.7	3.1	5	7.4	7.7	7.6	البسة
0.94 2	1.2	1.9	8.3	3.8	4.6	4.5	1.9	ورق
—	—	—	—	1.2	0.94 6	1.1	1.2	خيوط وحبال
—	—	—	—	0.28 3	0.29 8	—	0.48 3	جلود
4.6	7.2	7.2	11.7	—	—	—	—	ادوية
2.2	0.85 6	0.95 9	1.3	1	1.7	2.1	0.41 2	خردة وفضلات
—	0.24 2	0.24 2	—	0.59 2	0.32 5	0.29 6	0.27 6	مستحضرات العناية بالبشرة
0.83 7	2.4	2.8	2.5	0.80 8	—	—	—	اشكال خاصة (بروفيلات) مجموفة
—	—	0.14 2	0.24 7	0.44 7	0.27 4	—	—	انابيب ومواسير ولوازمها
3.3	2.3	—	1.5	—	—	—	—	حلي ومجوهرات
—	—	—	—	0.40 0	0.46 9	0.20 0	—	آلات تكييف هواء

المصدر : دائرة الاحصاءات العامة

يبين الجدول رقم (3) أهم الصادرات الأردنية الى دول الاتحاد الأوروبي للأعوام 1997 – 2004، حيث يوضح الجدول أهم السلع التي حدث عليها تغيير خلال هذه الاعوام وهي: (الفوسفات، كارناليت وسيلفيت واملاح بوتاس، الخضار والفواكه، كلوريد الصوديوم، الالبسة، الورق، خرده وفضلات)0

وتشير البيانات الاولية للهيكل السلعي للصادرات الأردنية الى دول الاتحاد الأوروبي الى أن فئة أملاح البوتاس تحتل النصيب الأكبر من الصادرات الأردنية وذلك بالرغم من انخفاضها في بعض السنوات، حيث بلغت عام 1997 (15.9) مليون دينار، انخفضت الى (12) مليون دينار عام 2000، ثم ارتفعت الى (22.2) مليون دينار عام 2004، وتأتي في المرتبة الثانية ماده الفوسفات حيث شهدت انخفاضاً واضحاً من (33.5) مليون دينار عام 1997 الى (8.1) مليون دينار عام 2004، كما سجلت الخضار والفواكه والألبسة انخفاضاً واضحاً من (7.1) و(7.6) مليون دينار عام 1997 الى (2.3) و(2.6) مليون دينار عام 2004 على التوالي0

يتضح من الجدول رقم (3) أن معظم الصادرات الأردنية الى دول الاتحاد الأوروبي سجلت تراجعاً واضحاً بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، ويعزى ذلك الى الصعوبات والعراقيل التي تواجه الصادرات الأردنية إلى هذه الدول (سيتم التطرق اليها لاحقاً في هذه الدراسة) 0

معوقات التصدير إلى دول الاتحاد الأوروبي

بالرغم من انقضاء ما يقرب من ثلاث سنوات على دخول الاتفاقية حيز التنفيذ بتاريخ 2002/5/1 ، إلا أن هناك بعض المعوقات والعراقيل التي ما تزال تواجه التطبيق الفعلي لاتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية، والتي تحول دون استفادة الاقتصاد الأردني بالشكل المطلوب من الإعفاءات التي تنص عليها الاتفاقية ، وفيما يلي أبرز هذه المعوقات والعراقيل:

1. اختلاف وتعدد المعايير والمقاييس والمواصفات المطبقة داخل الاتحاد الأوروبي ، حيث ان اختلاف احتياجات كل دولة في الاتحاد عن الأخرى يزيد في صعوبة الانتاج وتطبيق كافة الشروط في التصنيع والتغليف والنقل 0
2. التشدد في تطبيق قواعد المنشأ التفصيلية المنصوص عليها في الاتفاقية(تصل نسبة القيمة المضافة المحلية المطلوبة في بعض السلع إلى 80% وهذا من الصعب تحقيقه في الأردن) حيث ان قاعدة القيمة المضافة للمنتجات تختلف من منتج إلى آخر ومعظمها غير متوفرة محلياً ، وفي حال استيرادها من دول الاتحاد الأوروبي ليتم اضافتها إلى القيمة المضافة فإن تكلفة المنتجات تكون عالية بحيث تصبح غير منافسة لمنتجات البلدان الأخرى .
3. طلب استخدام شهادة (EURO1) كمتطلب أساس وصعوبة تعبئة بياناتها، لعدم وجود توعية كافية فيما يتعلق بهذه الشهادة.
4. تأخر السير في اجراءات تخفيض الرسوم الجمركية على السلع المصدرة إلى الاتحاد الأوروبي ، حيث ان هناك عددا من السلع التي سيتم اعفاؤها بعد عشر سنوات من تاريخ توقيع الاتفاقية، وهي مده طويله تقف حائلا دون زياده حجم الصادرات 0
5. عدم القدرة على الحصول على المعلومات الدقيقة التي تبين الفرص التصديرية في الاسواق الأوروبية من قبل العديد من المصدرين الأردنيين، وغياب التنسيق والعمل بجهد جماعي بين القطاعات الاقتصادية 0

6. عدم القدرة على الايفاء باشتراطات التعبئة والتغليف (Packing & Labeling) للخضار والفواكة والمواد الغذائية والاستهلاكية المصدرة إلى الاتحاد الاوروبي 0

7. يفرض الاتحاد الاوروبي شهادات صحية متشددة ومتطلبات متعلقة بالجودة على المنتجات الزراعية ، بالاضافة إلى الاجراءات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية مما يشكل عوائق غير جمركية امام المصدرين الأردنيين 0

8. ضعف القدرات التسويقية للشركات الأردنية المصدرة ، وعدم معرفة المصدريين الأردنيين بالقوانين والتشريعات الاوروبية النافذة 0

9. المنافسة غير العادلة مع منتجين اوروبيين اقوياء يمتلكون قدرات مهنية عالية وتكنولوجيا متقدمة، حيث يتصف السوق الاوروبي بالمنافسة الشديدة مما يجبر الشركات المصدرة ان تقدم للمستهلك سلعا ومنتجات وخدمات ذات قيمة وجودة أعلى من التي تقدمها الشركات المنافسة 0

10. المنافسة الحادة مع دول مجاورة للاتحاد الاوروبي تمتلك الخبرات المتراكمة في التعامل مع الاسواق الاوروبية مثل (قبرص ، تركيا ، المغرب العربي ، دول اوروبا الشرقية سابقا) 0

11. فرض قيود متشددة على تصدير بعض المنتجات الزراعية ومنتجاتها(حصص وجداول زمنية ، قيود ادارية من متطلبات بيئية وصحية وغيرها) مما يحد من حجم الصادرات الأردنية ، حيث ان الرزنامة الزراعية المفروضة من الاتحاد الاوروبي تمنع تصدير بعض المنتجات في مواسم محددة لتوافرها محليا لديهم والتي تأتي من باب حماية منتجاتهم 0

أثر الاتفاقية على حركة الاستثمار الاوروبي في الأردن :

ان من اهداف اتفاقية الشراكة الاردنية الاوروبية الاساسية تشجيع فرص اقامة المشاريع المشتركة والسماح بكامل ملكيتها للاجانب من الطرف الثاني إذا لم يتعارض ذلك مع القوانين المحلية الخاصة التي تنظم العمل في هذا القطاع ، وقد التزم الطرفان بتحرير حركة رأس المال وتطبيق الحماية لحقوق الملكية الفكرية 0

وتحتوي اتفاقية الشراكة على فصل خاص بالاستثمار ، حيث التزم الطرفان بالسماح تدريجيا لشركات الخدمات التابعة لأي من الطرفين والقائمة على اراضيها بتقديم خدماتها بصورة تجارية وذلك بهدف التاكيد على الاسراع بعملية التكامل الاقتصادي بينهما 0

الا انه بالرغم من اهمية دور الاستثمار في الاتفاقية ، فان الاستثمارات الاوروبية المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار في الأردن ما زالت دون المستوى المطلوب حيث انها انخفضت بشكل واضح وملحوس بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ في عام 2002 0

بلغت قيمة مجموع الاستثمارات الاوروبية المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار في الاردن من عام 1996 إلى عام 2004 ما مجموعه (393) مليون دينار اردني ، حيث احتل قطاع الصناعة المرتبة الاولى وبنسبة (60.2%) من حجم الاستثمارات الاوروبية ، ثم جاء قطاع الفنادق والمستشفيات بالمرتبة الثانية والثالثة وبنسبة (38.4%) (1.3%) على التوالي (علما بأن هذه الاستثمارات لا تتضمن الاستثمارات الاوروبية في قطاع الاتصالات والمياه والتجارة والخدمات) 0

ويشير الجدول رقم (4) إلى ان حجم الاستثمارات الاوروبية المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار عام 1997 بلغت ما مجموعه (58.7) مليون دينار وبنسبه شكلت (15.4%) من حجم الاستثمارات الكلية للعام ذاته ، انخفضت إلى (54.5) مليون دينار عام 1998 وبنسبة بلغت (7.1%) 0

وبلغت الاستثمارات الاوروبية عام 1999 ما قيمته (70.5) مليون دينار وشكلت ما نسبته (12.8%) من حجم الاستثمارات الكلية للعام ذاته ، ارتفعت بشكل بسيط إلى (74.3) مليون دينار عام 2000 وبنسبه نمو بلغت (5.3%)

(16)

انخفضت الاستثمارات الاوروبية عام 2001 الى ما قيمته (41) مليون دينار وشكلت ما نسبته (4.6%) من حجم لاستثمارات الكلية للعام ذاته ، وعاودت بالانخفاض لتصل إلى (31.7) مليون دينار عام 2002 وبنسبة بلغت (22.6%) 0

ثم ارتفعت الاستثمارات الاوروبية عام 2003 إلى (47.5) مليون دينار وشكلت ما نسبته (18.1%) من حجم الاستثمارات الكلية للعام ذاته ، ثم عادت وانخفضت بشكل كبيرا جدا عام 2004 لتصل إلى (5.8) مليون دينار وبنسبه بلغت (87.7%) 0

(17)

جدول رقم (4)
حجم الاستثمارات الأوروبية المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار
للعوام 1996-2004

مليون دينار

السنة	الصناعة	الفنادق	الزراعة	المستشفيات	المجموع
1996	8.9	-	0.090	-	9
1997	8.7	50	-----	-	58.7
1998	6.2	48.3	0.040	-	54.5
1999	58.5	11.9	-----	-	70.5
2000	39.3	35	-----	-	74.3
2001	30	6	-----	5	41
2002	31.7	-	0.050	-	31.7
2003	47.5	-	-----	-	47.5
2004	5.8	-	-----	-	5.8
المجموع	236.6	151.2	0.180	5	393

المصدر: مؤسسة تشجيع الاستثمار

جدول رقم (5)

حجم الاستثمارات الكلية المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار
حسب القطاعات للعوام 1996-2004

مليون دينار

السنة	الصناعة	الفنادق	الزراعة	المستشفيات	النقل البحري والسكك الحديدية	مراكز المؤتمرات والمعارض	مدن التسليّة والترويج السياحي	المجموع
1996	225.1	84.6	17.8	20	-	-	-	347.6
1997	222	118.6	17	5.5	4.2	-	11.7	379.2
1998	184.3	208.1	25.5	46.1	14.5	-	3	481.6
1999	369.3	99.1	27.9	31.5	0.050	0.050	20.7	548.8
2000	194.9	562.1	2.2	32.1	-	-	1.7	793.2
2001	765.8	60.5	22.7	29.2	-	-	3	881.3
2002	277.4	2.9	5.1	6.1	-	6.3	3	301
2003	239.5	12.3	5.8	3.8	-	-	0.090	261.6
2004	345.6	19.4	27.2	20	-	-	5.9	418.3
المجموع	2823.9	1167.6	151.2	194.3	18.7	6.35	49	4412.6

(18)

جدول رقم (6)

نسب النمو في الاستثمارات الأوروبية والكلية
للاعوام 1996-2004

السنة	نسبة النمو في الاستثمارات الأوروبية %	نسبة النمو في الاستثمارات الكلية %
1996	-	-
1997	552.2%	9%
1998	7.1%-	27%
1999	29.3%	13.9%
2000	5.3%	44.5%
2001	44.8%-	11.1%
2002	22.6%-	65.8%-
2003	49.8%	13%-
2004	87.7%-	59.9%

المصدر: مؤسسة تشجيع الاستثمار

جدول رقم (7)

حجم المشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار
حسب الدول للاعوام من 1996-2004

السنة	حجم الاستثمار (مليون دينار أردني)					
	المحلي	العربي	الأميركي والكندي	الأوروبي	دول أخرى	غير الأردني
1996	271.8	25.1	0.751	9	40.8	75.7
1997	255.5	15.8	33.2	58.7	15.8	123.6
1998	326.8	61.7	34.6	54.5	3.9	154.8
1999	364.6	45.9	37.7	70.5	29.9	184.1
2000	354.8	168.4	161.9	74.3	33.5	438.3
2001	472.2	28.1	20.3	41	319.5	409.1
2002	169.6	22.8	62.9	31.7	13.8	131.3
2003	177.9	12.3	10	47.5	13.7	83.7
2004	322.6	28.2	12.2	5.8	49.3	95.6

المصدر: مؤسسة تشجيع الاستثمار

ثالثاً : التعاون المالي :

خصص برنامج MEDA للأردن خلال الاعوام 1999-2003 مبلغ (423) مليون يورو، تسلم منها (261.5) مليون يورو أو ما يعادل (62%) من اجمالي المنح الملتمزم بها ، وقد خصص البرنامج (142) مليون يورو للاعوام 2002-2004 ، وفي عام 2003 أطلقت المفوضية حزمة من المشاريع بتكلفة (47) مليون يورو، خصص منها (35) مليون يورو كمساعدة طارئة للخرينة للمساهمة في التخفيف من اثار الحرب على العراق، وخصص الجزء المتبقي لبرنامج تحديث الصناعة الأردنية (إعادة) ولقطاع المياه

0

أما بالنسبة للاعوام 2005-2006 فقد وافقت المفوضية الاوروبية على تخصيص مبلغ (110) مليون يورو كمساعدات للأردن وذلك كجزء من رزمة مساعدات مخصصة للدول المتوسطة تقدر بحوالي (1.243) مليار يورو، وسوف تقدم هذه المبالغ بواقع (55) مليون يورو في عام 2005 ومثلها في عام 2006 ، اما عن توزيع هذه المساعدات فسوف يخصص لعام 2005 مبلغ (50) مليون يورو لترويج وتعزيز اتفاقية الشراكة الاوروبية المتوسطة ودعم سياسة الجوار الجديدة من خلال اجراء اصلاحات قطاعية ، وتخصص الخمسة ملايين الباقية لدعم جهود الاردن في تطوير مجتمع المعلومات بمبلغ (2) مليون يورو ، و(3) ملايين يورو كمساعدات فنية لتطوير وتعزيز الديمقراطية وحقوق الانسان ، أما في عام 2006 فسوف يتم تخصيص خمسة ملايين يورو لدعم سياسة الحوار و (42) مليون يورو لدعم القطاع الاجتماعي و (6) ملايين يورو لدعم مجتمع المعرفة من خلال القيام ببحوث وابتكارات و(2) مليون يورو لتعزيز الديمقراطية وحقوق الانسان 0

مما تقدم يلاحظ ان الأردن حصل على مساعدات مالية وفنية من دول الاتحاد الاوروبي بموجب اتفاقية الشراكة معه ، إلا ان تاثير هذه المساعدات يحتاج إلى دراسة متخصصة لتقييم اثر المشاريع المستفيدة من هذه المساعدات 0

الخلاصة :

بالرغم من مرور ثلاث سنوات على دخول اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية حيز التنفيذ الا انها لم تسهم في دخول المنتجات الأردنية الى الاسواق الأوروبية بالشكل المطلوب ، فما تزال الصادرات الأردنية إلى الاسواق الأوروبية متواضعة جدا مقابل ارتفاع ملحوظ في حجم المستوردات الأردنية من الاتحاد الأوروبي . بل ان هذه الصادرات تراجعت بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ بدلا من ان ترتفع، حيث كانت الصادرات الأردنية إلى الاتحاد الأوروبي عام 1997 اعلى مما وصلت اليه في السنوات اللاحقة لتطبيق الاتفاقية 0

ويعزى تراجع الصادرات الأردنية إلى مجموعه من المعوقات من أهمها :

- ارتفاع قيم وجودة المعايير والمقاييس والمواصفات الأوروبية المطلوبة ، والتي تختلف من دولة إلى أخرى مما يزيد من صعوبة الانتاج وصعوبة تطبيق جميع الشروط في التصنيع والتغليف والنقل 0
- التشدد في قواعد المنشأ التفصيلية حيث تختلف قاعدة القيمة المضافة للمنتجات من منتج إلى آخر. واذ ما تم استيراد المواد الأولية من أوروبا فان تكلفة تلك المواد تكون عالية فتصبح السلع الأردنية غير منافسة بالنسبة إلى الدول الأخرى 0
- طلب استخدام شهادة (بيورو 1) كمتطلب اساس للتصدير، واستخدام طريقة معينة لتعبئة المعلومات، مما يصعب من عملية التصدير لعدم وجود وعي كاف لدى المصدر الاردني حول هذه الشهادة 0
- وفي مجال المنتجات الزراعية فان الرزنامة الزراعية المفروضة من الاتحاد الأوروبي تمنع تصدير بعض المنتجات الزراعية في مواسم محددة لتوافرها محليا لديهم والتي تأتي من باب حماية منتجاتهم 0
- فرض الاتحاد الأوروبي شهادات صحية متشددة ومتطلبات متعلقة بالجودة على المنتجات الزراعية 0

- ضعف القدرات التسويقية للشركات الأردنية المصدرة وعدم معرفة المصدريين الأردنيين بالقوانين والتشريعات الأوروبية 0

(21)

بناء على ما تقدم يتضح وجود حاجة ماسة إلى إعادة دراسة بنود الاتفاقية، وإعادة صياغتها بصورة تضمن تذليل العقبات امام الصادرات الاردنية إلى الاتحاد الاوروبي خاصة فيما يتعلق بمسألة القيمة المضافة التي تشترط الاتفاقية ان تصل بعض السلع فيها إلى (70%) من قيمة البضائع المصدرة إلى الاتحاد الاوروبي، ومن الصعب توفير هذه النسب الا في صناعات محدودة جدا 0

أن الاستفادة من اتفاقية الشراكة الاردنية الأوروبية يتطلب من القطاع العام بالتعاون مع القطاع الخاص دراسة العقبات والمشاكل التي تحول دون الاستفادة من الاتفاقية بشكل تفصيلي ووضع البرامج والخطط اللازمة لحلها او إعادة التفاوض بشأنها مع التركيز على القطاعات التصديرية الاردنية التي يمكنها المنافسة داخل السوق الاوروبي وما يتطلبه ذلك من معرفة تامة لحاجات السوق الاوروبي 0

المراجع :

- 1- دائرة الاحصاءات العامة / النشرة الشهرية لإحصاءات التجارة الخارجية الأردنية 0
- 2- إتفاقية الشراكة الأردنية- الاوروبية 0
- 3- تقارير مختلفة / وحدة الدراسات والاتفاقيات الدولية / غرفة تجارة عمان 0
- 4- الآثار الاقتصادية والاجتماعية لاتفاقية الشراكة بين الاردن والاتحاد الأوروبي / الجمعية العلمية الملكية 0
- 5- تقارير مؤسسة تشجيع الاستثمار 0

